

الأوحَد
في قفصَ الاتِهام

محاكمة رمزية في أبرز ملفين اتهاميّين بحق الزعيم الأوحد

رضا سعد

تقديم

محاكمة متأخرة... لكنها ضرورية

هذه رواية افتراضية تدور أحداثها في محكمة خيالية، حيث يقدم أحد الشخصيات التاريخية المثيرة للجدل إلى المحاكمة، وتوجه إليه التهم من خصومه وممن يحملونه مسؤولية ما جرى بعد مرحلة مفصلية في تاريخ العراق.

في هذه الرواية، يتقابل صوتان متضادان: الأول يدافع عن التجربة، والثاني يمثل وجهة نظر المعارضين لها والمدافعين عن النظام السابق.

سيُطرح في هذا العمل الرمزي أبرز اتهامات التي لا تزال موضع نقاش حتى اليوم، وسيُقدَّم الرد عليها بلغة بسيطة وتحليل موضوعي، بعيدًا عن التهويل أو التقديس.

تم اختيار هذا الأسلوب السردي الرمزي لجعل النقاش أكثر تشويقًا، ولتبسيط الأحداث السياسية والتاريخية .

رضا / ٢٠٢٥

الجلسة الأولى

تهمة قتل العائلة المالكة صبحية ١٤ تموز

افتتحت الجلسة :

القاعة مزدحمة ، أصوات خافتة تتردد. في قفص الاتهام، يقف رجل هادئ، يلبس بدلة مدنية ، لا يحمل سلاحا، لكن يحمل نظرات لا أحد يقدر أن يقرأها تماما. وهل من أحد غيره ؟

إنه عبد الكريم قاسم.

يعلو صوت الادعاء العام :

نتهمك، عبد الكريم قاسم، بأنك أمرت بإعدام العائلة المالكة بوحشية، دون محاكمة، ولا رحمة. لم يكن هناك قضاء، ولا محكمة، ولا دفاع. لم تكن ثورة... بل كانت مجزرة بدأت بالدم، فهل كان سفك الدم شرطًا لقيام الجمهورية؟

الدفاع: قاسم يتدخل بحزم :

يرفع قاسم رأسه بهدوء، يتكلم بصوت منخفض: أنا لم أكن في القصر عندما حصل ما حصل. خارج بغداد أصلا . نعم، وقعت مأساة، لكني لم أصدر أمرًا بالقتل قط .

كان الضباط منفعلين ، الوضع خرج عن السيطرة. ولو كنت حاضراً، لما سمحت بذلك. ثورتنا لم تكن انتقامًا، بل خلاصًا من الظلم. وأن ثورتنا جاءت من اجل تغيير نظام وتطوير أمة ،وليس للانتقام من أشخاص.

سيدي القاضي ، كفى اتهامات لا أساس لها! هل كنتم أنتم في موقعي لتحكموا على قرار اتخذته من أجل أمن العراق؟ هل تعلمون حجم الخطر الذي واجهناه؟ كنت أقاتل الفوضى والانقلاب المضاد، وضمان استقرار وطن كان على شفير الانهيار! ليس لي غاية في إزهاق الأرواح

إلا حماية الشعب وثورته. إذا كان الدفاع عن الوطن جريمة، فأنا مستعد أن أُدان!"

الادعاء يرد بحدة:

السيد القاضي، ما قاله قاسم لا يبرر أبداً استخدام العنف المفرط وقتل الأبرياء. الحجة الأمنية لا تبرر اغتيال خصوم سياسيين ومدنيين لا مسلحة. هذا ليس دفاعا عن الوطن، بل استبدادا وافتراضا للسلطة خارج إطار القانون.

القاضي :

نحن هنا لسماع كل الأطراف بإنصاف. الحيثيات الأمنية ليست مبرراً مطلقاً لإهدار الأرواح، لكننا نفهم التعقيدات التي رافقت تلك الفترة. التحقيق مستمر، ونحتاج إلى تحليل معمق لكل الوقائع قبل إصدار

الحكم.

محامي الدفاع يعلو صوته مدافعاً :

معالي القاضي، ثورة ١٤ تموز لم تكن مجرد انقلاب عسكري، بل انتفاضة شعبية ضد نظام استبدادي. موكلي كان ملتزما بمصلحة العراق ووحدته، ولم يكن ليستبد أو يستغل السلطة. الاتهامات يجب أن تبنى على أدلة دامغة، لا على تحامل سياسي.

شهادات من التاريخ:

كتب حامد الحمداني حول هذا الموضوع في كتابه « صفحات من تأريخ العراق الحديث» : « أدعى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في لقاءات متعددة معهما ، بأنهما لم يأمرا بقتل الملك ، وولي عهده عبد الإله ، والعائلة المالكة وكان هدف الثورة ، إلقاء القبض على الملك

وعبد الإله ، وتقديم الثاني للمحاكمة .

فيما أكد النقيب مصطفى عبدالله - احد منفيذين المجزرة في القصر - في مذكراته ، أن الزعيم قاسم ولا العقيد عارف امرا بقتل العائلة المالكة ، وكان موقف الزعيم قبل الثورة هو منع عبد الاله من الهرب وعدم تكرار سيناريو ١٩٤١ الدموي .

وذكرت الدكتورة فائزة المهداوي في كتابها « هل أنصفنا التاريخ ؟ » : ... وقد وقف عبد الكريم قاسم معاتباً عبد السلام عارف وان ادعاء القوميين والبعثيين بأن عبد الكريم قاسم ايد عبد السلام عارف بذلك فهذا ادعاء باطل وما يحمله كرههم وحقدهم للزعيم عبد الكريم قاسم فكل من عرف الزعيم عبد الكريم قاسم عرفه بطيبة قلبه حتى على الذين تآمروا ضده وهو المعروف بقوله « عفا الله عما سلف » وتنازل عن

حق دمه عن الذين تآمروا ضده على مر السنوات التي حكم فيها العراق.. **فكان عبد الكريم قاسم غير مقتنع بقتل العائلة جميعهم .** »

و يقول المرحوم فؤاد عارف ، و هو من الضباط الاحرار ، حول هذا الموضوع ما نص انه ذهب للقاء عبد الكريم، ووجد عنده عبد السلام وانه عاتبه على قتل العائلة المالكة وفي مقدمتهم الملك الشاب و قال ما نصه : « في الحقيقة كنت منزعجا بسبب مقتل الملك فيصل الثاني وافراد اسرته المالكة واخذت الوهما لاني كنت اعرف ان اغتيال الملك لم يكن في برنامج الثورة ، وضحك عبد السلام عارف و قال معلقا : انه منزعج لانه كان مرافقا للملك ايام زمان. فقلت نعم كنت مرافقا للملك وانا اعترف ولست نادما على ذلك و لم يكن من الضروري قتل فيصل ابن غازي **فايدني عبد الكريم قاسم بمرارة** و هذه حقيقة اقولها للتاريخ وقال ان بعض الامور تحدث خارج ارادة الفرد ودائرة التخطيط .

وفي كتاب " استعادة الزعيم " ذكر الدكتور عقيل الناصري رأيه بخصوص هذا الموضوع: « ... ونعم وبكل تأكيد فقد أمست هذه الواقعة سلاحاً يستخدم ضد الثورة، إذ أن الكثير من الأحيان بصورة لا أخلاقية وبعيدة جداً عن الموضوعية. إن يتناولونها من دون التمحيص في ماهيتها وفي تبعيتها لحراكها الزمني، إذ يتقاولونها في المرحلة الثانية ذات صبغة تقييمية أكثر من كونها دراسة توجد وراءها دوافع متباينة ذات الفعل غير المبرر. فولي هذا لا يعني التسويغ لهذا الفعل غير المبرر، بقدر ما أنه يتوجب علينا وضعه في إطاره الزمني السيكولوجي وضمن مقومات الصراع الاجتماعي ومسبباته في المرحلة الملكية وبرمتها وأيضاً ضمن الإرث الثقافي/السيسيولوجي للمجتمع العراقي ومنظومة قيمه المتباينة وبعضها المتناقضة مع العصر والحداثة المرغوب ببلوغهما.

علماً بأن الزعيم قاسم قد أشار في خطابه له وبالنص قال: « إننا قمنا بثورة ولم نستهدف أشخاصاً بل كنا نريد أن نزيل نظاماً . »

من جهة ومن جهة ثانية أود الإشارة إلى حقيقة مستقاة من التاريخ العراقي ومضمونها أنه لا توجد أية رابطة مباشرة تربط العائلة الهاشمية المالكة بالعراق قبيل تأسيس الدولة العراقية واستيراد ملك لها. إذ كانت الملكية تفتقر إلى جذور تنتمي إلى تاريخ العراق أو تقاليده بمدها بالتقنية اللازمة أو تمتحها تلك القوة غير الملموسة... ولولا قوة الدعم من المحتل البريطاني لكان حظ الملكية في التواجد ضئيلاً جداً. من جانب ثالث يوم العديد من الكتّاب والسياسيين ثورة ١٤ تموز بالعنف والدموية ويعتبرونها بداية بروز الظاهرة السلطوية وقبّح باب السلطة أمام الضباط متخذين من واقعة قصر الرحاب مدخلاً. لكن من خلال تحليل الواقعة كمنطلق ومن الناحية الجمعية الاجتماعية فسيصعب على فلسفة هذا المنطلق والتاريخية للصراع الاجتماعي وحدوده وقواه، والحسم في حتمية ما جرى من عنف، واقعة قصر الرحاب صبيحة يوم الثورة، نرى:

- هل هو امتداد لما سبقه من عنف اجتماعي؟

- أم كان نتاجاً لردود الأفعال الآنية لتلك الحشود المسلوبة الإرادة والمغيبة عن وعيها؟

- أم هو نتاج للحظتها الزمنية المتوترة غير المحسوبة لعاطفة القوات المسلحة: المدافعة عن القصر أو المهاجمة عليه على وجه الخصوص؟

- أم أن هذا العنف والموقف منه هو نتاج سيسيولوجي لواقع العراق

وتخلفه وسيادة القيم القبلية والعشائرية؟

- ثم نتساءل باستغراب: ألم تتبع "اللاإنسانية من الأوضاع اللا إنسانية" التي كانت تعيشها الطبقات الاجتماعية المسحوقة والهامشيون والبروليتاريا الرثة ومدفوعو الريف وفقراؤه؟

- إن وسم ثورة ١٤ تموز بالعنف واتهامها بما يتنافى وطبيعتها وماهيتها وتحميلها وزر الآخرين هي نظرة مجتزئة، إذ هي:

- يقدر ما هي جزئية تنظر إلى نصف الكأس الفارغ فقط؛

- بالقدر ذاته تعبر عن منهج شكلي في رؤيته للظواهر؛

- تتضح من جهالة بتاريخية النظام السياسي للعراق وعدم دراية بما لعبه عنف الدولة في تثبيت كيانها وسيطرتها وضمان تنفيذ قراراتها؛

وتشير اكثر الرؤى الى حصول اتفاق شبة مؤكد على ضرورة التخلص من عبد الاله ونوري السعيد ومحاكمتهما وتنفيذ الأحكام بهما مباشرة، أما مصير الملك فقد تعددت الآراء فيه:

- فمنهم من اقترح إجباره على التنازل ومن ثم تسفيره؛

- ومنهم من أراد التخلص منه فوراً ؛

- واقترح آخرون إجبار الملك على تشكيل وزارة دستورية وإجراء انتخابات دستورية تقرر السلطة التشريعية نفي الملك وإعلان الجمهورية؛

أما مجموعة المنصورية بقيادة الزعيم ، فقد أرادت اختزال الحل الأخير من خلال إعلان الجمهورية مباشرة وليس على مرحلتين كما في الاقتراح السابق. وكأن اقتراح قاسم احتوى على قبولٍ وماهيته تتحقق في احتجاز الملك ومن ثم إجباره على التنازل عن العرش، وبعد استقرار الوضع الوضع يُنفى إلى الخارج.

يبدو أن قاسم، وهذا ما ميز إدارته للصراع الاجتماعي، **كان يختار الوسائل النبيلة لتحقيق الغاية** النبيلة، خلافاً لكل حكام العراق في القرن العشرين. فلم يكن من أهدافه إعدام حياة العائلة المالكة بقدر ما كان يهدف إلى تغيير النظام. وهذا ما أشار إليه ممثل الملكية في الوقت الحاضر الشريف علي بن الحسين في أحد أحاديثه لجريدة الشرق البغداد

في الفترة القريبة الماضية. ومما يدلل على ذلك أيضاً ما صرح به أحد المهاجمين على القصر، الضابط حميد السراج، حيث أشار إلى عدم ارتياح قادة الثورة لمقتل العائلة المالكة، وأن قاسم قد رفض استقباله بعد خروجه من المستشفى إثر إصابته بطلقة نارية من ضابط الحرس الملكي ثابت يونس أثناء عملية احتلال القصر . » ويذكر عبد الله حامد قاسم في مجلة " اوراق من ذاكرة العراق » وهو ابن شقيق الزعيم بأن الزعيم لم يكن راضياً لما حدث صبيحة الثورة وحتى أنه ذهب الى مدينة الطب لزيارة الملك وهو في الرمق الأخير وأخذ يستغفر ربه .

وذكرت الأميرة **بديعة** في مذكراتها و بخصوص دور قاسم في قتل العائلة المالكة ، حيث تقول : « بأعتقادي إنه - أي عبد الكريم قاسم - لم يكن يريد قتل أهلي ، وهذا هو شعوري تجاهه . بخلاف احاسيسي عن عبد السلام عارف الذي خطط وامر بقتلهم . »

و يروي عبد الوهاب الأمين في مذكراته ، انه رأى الزعيم عبد الكريم قاسم في يوم الثورة ولم يبدي اي تعابير تدل على الفرح والسرور على خلاف ما عليه الضباط الأحرار والشعب العراقي فطلبت منه الحديث على انفراد فقلت له عن سبب الحزن الواضح على وجهه فقال لقد اصدر عبد السلام عارف اوامر بقتل العائلة المالكة وقاموا بمجزرة كبيرة بحقهم ولا اعرف ما افعل الان قلت وماذا ستفعل الان قال يجب محاسبة عبد السلام عارف على جريمتة ولكن ليس الان لا اريد افتعال مشاكل تنتظرنا تحديات جسام ويجب ان نكون مستعدين لها . »

في حين ينفرد مجيد خدوري في ذكر رواية مختلفة في كتابه « العراق الجمهوري » ، اذ يقول : « **واخيرا من المحتمل ان يكون الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف قد اتخذا القرار الحاسم بقتل الثلاثة في اثناء الاسبوع الذي سبق إعلان الثورة ولكن هذا أمر غير مؤكد** أما المؤكد ،

فهو ان اكثرية الضباط الأحرار كانوا ضد اعدام الملك ولكنهم فوجئوا بالأمر الواقع فلم يكن أمامهم غير السكوت . »

وذكر عثمان الراوندوزي في كتاب «استجواب صدام رجل المتناقضات » ، حول هذا الموضوع : « وقد ورد العديد من الروايات عن مسؤولية إبادة العائلة المالكة، ولكن الغالب ينفي علم وموافقة أو تأييد الزعيم عبد الكريم على ذلك، بل العكس هناك من يؤكد انزعاج عبد الكريم الشديد لدى سماعه الخبر الكريم وكون الملك شاباً صغيراً لم يرتكب أثماً بحق الشعب . عندها بدأت أعمال النهب والسرقة في القصر إضافة لعمليات السحل والتنكيل ببعض الجثث من قبل أشخاص غير محددين (من قبل أبناء الشعب بشكل عام / رضا) .»

وذكر مالك سيف في كتاب " تجربتي في الحزب الشيوعي " ما يلي: « بان الملك فيصل الثاني لم يفارق الحياة عندما اطلق النار على العائلة

المالكة في القصر وانما جرح جراح خطيرة نقل على اثرها الى المستشفى الملكي (الجمهوري) وهناك تم الاعتناء به من الاطباء بتوصية خاصة من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ولكنه توفي بعد ذلك » .

* * *

فيما وأشار الأستاذ جعفر الحسيني في كتاب " ثورة في العراق " حول مصير العائلة ، ما يلي : « وعندما اجتمع عبد السلام عارف باللجنة البديلة - يوم ١٠ تموز ١٩٥٨ -لتبليغها بالثورة ، ناقشوه في مصير العائلة المالكة، وكان من **رأيهم الابقاء على حياة الملك.** الا انه اصر على قتله للتخلص من أي اشكال في المستقبل .

وقد استشار عبد الكريم قاسم السياسي المعروف كامل الجادرجي، حول قتل الملك، فوافق الأخير على قتله مع عبد الإله ونوري السعيد . و يقال يقال ان الجادرجي سأل كم خروفا يذبح في بغداد كل يوم ؟

فقيل له ثلاثة آلاف. فقال: **ماذا سيحدث لو صاروا ثلاثة آلاف وثلاثة .**

فيما بعد، وتحديدا في أيلول ١٩٦٠ ، اجتمع وزير خارجية العراق هاشم جواد بالملك حسين - خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة - **ونقل إليه أسف عبد الكريم قاسم، لمقتل العائلة المالكة صبيحة**

١٤ تموز، حيث لم يأمر بقتلهم وانما قتلوا بطريق الخطأ، ولم يتمكن من الحيلولة دون ذلك لانه كان بعيدا عن بغداد عندما وقع الحادث. وعلى اثر هذا الاعتذار تبادل العراق والأردن العلاقات الدبلوماسية .

رأي المؤلف :

من خلال استعراض الشهادات التاريخية المتعددة، يتبين أن عبد الكريم قاسم لم يصدر أمرًا بقتل العائلة المالكة، ولم يكن موجودًا في

القصر أثناء تنفيذ المجزرة.

شهادات الضباط الذين نفذوا الاقتحام، ومذكرات شخصيات قريبة من الحدث بالإضافة إلى روايات شخصيات سياسية وملكية جميعها تؤكد أن قاسم لم يشارك في التخطيط ولا في القرار. الأميرة بديعة، وهي من العائلة المالكة نفسها، صرّحت أن قاسم لم يكن يريد قتلهم.

وفؤاد عارف، وعبد الوهاب الأمين، أكدا أن قاسم كان منزعجا من ما حصل، وظهر عليه الحزن بل حتى فكر بمحاسبة عبد السلام عارف، لكنه اختار التريث لأسباب تتعلق بمستقبل النظام الجمهوري.

الوقائع تظهر أن ما جرى في قصر الرحاب كان خارج عن إرادة القيادة المركزية للثورة، وأن القرار الميداني اتُّخذ من قبل مجموعة من الضباط المتحمسين، في ظروف موضوعية غير منضبطة، وانفعالية.

بالتالي، فإن تحميل عبد الكريم قاسم مسؤولية قتل العائلة المالكة لا يقوم على دليل واضح، بل على افتراض سياسي. أما الأدلة المتوفرة فتشير إلى العكس: أنه لم يأمر، ولم يكن حاضراً، وأبدى انزعاجه، لكنه حاول احتواء الموقف لاحقًا دون إثارة انقسام بين قادة الثورة.

لذلك، من وجهة نظري كمؤلف، لا توجد مسؤولية قانونية أو أخلاقية مباشرة على عبد الكريم قاسم في هذا الحدث، بل العكس، هناك قرائن قوية تشير إلى براءته.

* * *

و الان ، هل ترى عبد الكريم قاسم قاتل للعائلة المالكة ؟

او ترى ان قاسماً ليس له علاقة بكل ما حدث في ذلك اليوم ؟

وهل تعتقد ان اللجنة العليا للضباط الأحرار قد وافقت على ذلك الفعل

ام أنها امتنعت ؟

الحكم لك ...

~ رفعت الجلسة الأولى ~

الجلسة الثانية

تهمة اشعال الصراع بين القوى الأيديولوجية وميول قاسم لها

افتتاح الجلسة:

في الجلسة الثانية، تُطرح واحدة من أخطر التهم في عهد الزعيم:

هل كان عبد الكريم قاسم هو من أشعل نار الصراع بين الشيوعيين والقوميين؟

هل وقف متفرجًا على انقسام الشارع، أم كان يُغذّي أحد الطرفين ليسقط الآخر؟

وهل أدت سياساته إلى حرب أهلية مصغّرة داخل العراق؟

الادعاء العام يبدأ مرافعته:

تهمك، عبد الكريم قاسم، بأنك حوّلت العراق إلى ساحة صراع دموي بين الشيوعيين والقوميين، تغاضيت عن تجاوزات الشيوعيين، وسكتَّ

عن مجازرهم في الموصل وكركوك، وبدل أن تكون رئيسًا لكل العراقيين، كنتَ أقرب إلى حزب من أن تكون إلى وطن.

الدفاع: الزعيم يتحدث

يرد قاسم بهدوء، دون غضب:

أنا لم أنتم لأي حزب، ولم أكن شيوعيا ، ولا قوميا .دعمتُ كل من دعم الثورة، وكل من وقف ضد الرجعية. لم أخترق وحدة الشعب، بل حاولت إنقاذها. أما من كان يحاول الانقلاب عليّ، فقد واجه مصيره. وأنا لم أفتح السجون للأبرياء، بل من تآمر على الجمهورية العراقية الخالدة .

شهادات من التاريخ:

كتب الأستاذ ليث عبد الحسن الزبيدي في كتاب « ثورة ١٤ تموز في

العراق » حول عقيدة الزعيم عبد الكريم قاسم السياسية : « إن ترعرع عبد الكريم قاسم في مثل هذه الظروف قد ولد لديه أفكارا إصلاحية لإنقاذ الطبقات الكادحة من الظروف السيئة التي تعيش فيها وأحس بأن ذلك لا يتم إلا بالتخلص من الاستعمار البريطاني والحكم الملكي الرجعي . فلقد اشترك في أول جمعية للضباط القوميين في عام ١٩٣٥ عندما كان ملازما في الجيش وكانت تلك الجمعية تسير على هدى المبادىء القومية التي خططها العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ - كامل شبيب - فهمي سعيد - محمود سلمان / المؤلف) .

كما تأثر عبد الكريم قاسم بالافكار والآراء السياسية التي كانت جماعة بكرصدقي تدين بها اثناء انقلاب عام ١٩٣٦ والتي تؤكد على الوحدة الوطنية والتعاون بين العرب والأكراد .كما أنه تأثر بالاصلاحات التي قام بها كمال اتاتورك في تركيا خلال زيارته لها في نيسان عام ١٩٥٥ مع

البعثة العسكرية الحضور مناورات الجيش .

ولقد ادعى البعض أن الراحل عبد الكريم قاسم كان شيوعيا فذكر العقيد طاهر يحيى أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار ان عبد الكريم قاسم كان شيوعيا منذ عام ١٩٥٦ وهذا شيء مؤكد لي .

أما الملازم فالح حنظل فيذكره بأن السيد خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي أدلى بتصريح في أسوان عام ١٩٦٤ أمام عدد من رؤساء الدول العربية وسفرائها بأن عبد الكريم قاسم كان قد انضم رسميا إلى الحزب الشيوعي العراقي قبل أربع سنوات من قيام ثورة ١٤ تموز والواقع ان عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعيا ولا قوميا ولا اشتراكيا ولا ديمقراطيا ولا انكليزيا ، لقد كان قاسميا فقط .

ويذكر المقدم الركن جاسم العزاوي بأن عبد الكريم قاسم « لم يكن له انتماء سياسي معين وإنما كان يحكم وفق مبادئه الخاصة لقد كان يوقظني

في منتصف الليل كي يأخذني معه في جولة بالسيارة ندور بها شوارع بغداد »

فيما ويذكر أ.د. صالح عباس ناصر الطائي في خصوص تهاون عبد الكريم قاسم مع افعال الشيوعيين في كركوك : « انتهت أحداث كركوك الدامية التي قام بها الشيوعيون والأكراد ضد التركمان، شجب عبد الكريم قاسم في الإذاعة والصحف والخطابات أعمال الشغب والقتل التي قام بها (الفوضويون) وكذلك قيامة بتنظيم حملات واسعة ضد الشيوعيين من اعتقالات وإغلاق مكاتبهم .

وقال الأستاذ حامد الحمداني في (موقع الحوار المتمدن - العدد: ٦٢٥٧ - ٢٠١٩ / ٦ / ١١) : « بعد الاعمال الوحشية والقتل والذبح بين الشيوعيين والقوميين العرب بدأ الشهيد عبد الكريم قاسم بتحجيم كل منهما فبدأ بمهاجمة الشيوعيين اولاً وكانت تصريحاته عنيفة جداً ،

وتصريحاته لا تخلو من التهديد والوعيد . » وجاء في عنوان جريدة العهد الجديد العدد يوم الاربعاء ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦١ : « كبس وكر اللجنة المحلية للحزب الشيوعي السري في الموصل. »

وأشار اسماعيل العارف في كتاب « اسرار ثورة ١٤ تموز » : « على اثر احداث كركوك التي وقعت اثناء الاحتفالات بمرور سنة على ثورة ١٤ تموز والمذابح التي جرت خلالها اضطربت العلاقة بشدة بين قيادة الثورة والحزب الشيوعي . على اثرها ألقى الزعيم عبد الكريم قاسم خطابا هاما يوم ١٩ تموز اثناء افتتاحه كنيسة مار يوسف وقد طلب مني الحضور معه في تلك المناسبة هاجم فيه الاعمال الوحشية التي وقعت في كركوك ووصفها بأنها كانت اشد قسوة ووحشية من الجرائم التي ارتكبها هولاكو عند اجتياحه وتدميره مدينة بغداد، وهدد مرتكبيها باقى العقوبات وبالرغم من انه لم يسم الحزب الشيوعي صراحة الا انه كان

يعنيه ويتهمه بارتكابها. وحالما تلقفت اجهزة الأمن خطابه استندت عليه فشنت حملات عنيفة على الشيوعيين وبدأت تطاردهم وتزج بهم في السجون واخذت الصحف المعارضة والمستقلة تنتقدهم بصراحة لم تكن تجرؤ عليها في الماضي القريب. ولم تقتصر حملات الأمن على الشيوعيين فحسب انما امتدت الى انصار ثورة ١٤ تموز من المستقلين والمتعلقين بشخص عبد الكريم قاسم دون تفريق وتمييز.

وقد أدى الى ذلك التوتر الذي كان يسود البلاد والتبرم الذي خلفته تصرفات بعض اجهزة الحزب الشيوعي ووجود عناصر معادية استغلت الخطاب لصالحها. ثم عاد عبد الكريم قاسم وعقد مؤتمرا صحفيا يوم ٢٩ تموز سنة ١٩٥٩ كرر فيه هجومه على الاعمال الفوضوية والوحشية التي ارتكبت بحق المواطنين التركمان وغيرهم في مدينة كركوك بعد ان تيسرت له معلومات جديدة عن تلك الاحداث فشددت على اثره دوائر الأمن والشرطة والاستخبارات ومختلف اجهزة الدولة حملتها على

الشيوعيين.

لم يتهم عبد الكريم الشيوعيين في مؤتمره الصحفي ايضا اذ كان يرغب في ان يحافظ على توازن القوى السياسية في المجتمع العراقي. ولم يستهدف ضرب الحزب الشيوعي كقوة سياسية بل اراد ان يقلم اظفار غلاة التطرف فيه الذين تركوا اثارا سلبية في المجتمع .

وفي ٢٣ آب نشر بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالتفصيل في جريدة «اتحاد الشعب». وقد تضمن نقدا ذاتيا صريحا لتصرفات الحزب والاخطاء التي ارتكبتها كوادره على اثر احداث كركوك وغيرها. واستعرض البيان بنقد موضوعي **التلكؤات التي تعرض لها الحزب منذ الاسبوع الأول لثورة ١٤ تموز** معترفا بالتناقض الذي حصل بين نمو الحزب الكمي واهمال نوعية المنتمين اليه والتحول البيروقراطي في تنظيمات الحزب على مختلف المستويات مما ادى الى فقدان قدرته على

التعامل مع الجماهير الشعبية واختفاء مبدأ القيادة الجماعية في اللجنة المركزية والمكتب السياسي. كما انتقد الحزب في بيانه الاسلوب والتوقيت اللذين اعتمدا في رفع شعار المشاركة في الحكم وعدم التفاته الى الظروف السائدة المحيطة بالبلد. وقد ترك البيان اثارا سلبية على سمعة الحزب في المجتمع العراقي وحط من قدره في اعين الناس وبدأ معظم قادته يختفون وانحسر دوره السياسي وبدأ يتنصل من علاقته به كثير من المتعاطفين معه حتى ان الضباط الذين كانوا يؤلفون كتلة قوية حول قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم كانوا من المؤيدين للحزب امثال العقداء فاضل عباس المهداوي ووصفي طاهر وماجد محمد امين اخذوا يتحاشون مواجهة عبد الكريم قاسم ولم يبدوا نشاطا ملحوظا بعد ذلك . »

وفي مصدر اخر ذكر عضيد داويشه : «كان قاسم غاضبا، إذ أظهر الصدمة، وأعلن في خطاب له بمناسبة افتتاح كنيسة للمسيحيين وهاجم مثيري الفوضى، متوعدا كل من يجرؤ على تحدي هيبة الدولة. ولو كان

الشيوعيون أحسوا بالأمان من استخدام كلمة (فوضى) الغامضة، إلا أن قاسم سيكون أكثر وضوحا بعد أسبوع من ذلك التاريخ. كان لقاسم لقاء مع الصحفيين والمحررين، صب فيه جام غضبه على أولئك الذي ينشرون الشائعات حول وجود مخططات تستهدف الجمهورية.

ولم تك أي صحيفة مذنبة بهذا الشأن كما كانت صحيفة الشيوعيين اتحاد الشعب. ومن ثم هاجم بوضوح وقوة تلك الأحزاب والمجموعات التي كانت تحرض الناس على النزول إلى الشوارع بمظاهرات والتحريض بشعارات تسببت في العنف في كركوك. »

وذكر الأستاذ عثمان الرواندوزي مرة أخرى واصفاً لقاسم :« كان عبد الكريم قاسم بسيطا متواضعاً لا يحب الفخفخة والأبهة والأتكيت شوهد كثيراً وهو يتنقل بحافلة نقل الركاب العام أو يمشي على قدميه كما ولم يتخذ من الحيطة والحذر والحرس والخدم والحشم والحماية في تجواله

وتحركاته ،رحيم عطوف، لا يميل إلى الشر والعنف والقتل والإعدام، لم يهتم بجمع المال أو الثروة، كان عفيف اليد لا يمد يده إلى أي مبلغ من أموال الشعب أو غيرها مهما كان قليلا أو كثيراً لنفسه أو لأي شيء آخر، يصرف على نفسه وغيره من راتبه الاعتيادي، وبقي على طبعه في ماكله ومشربه وزيه العسكري دائما. لم يهتم بالسكن ولم يسكن أو يبني القصور والبيوت (بل بقي في الدار الحكومية التي كان قد استأجرها من الحكومة منذ أواسط الخمسينات حينما كان يعمل ضمن تنظيم الضباط الأحرار) **ولا بالحفلات والسهرات الخاصة والسفرات.** كل همه إنجاح الثورة وقيادة البلاد إلى بر الأمان وإزالة الفوارق الطبقية وإسعاد الفقراء وتقوية الجيش وبناء الإنسان العراقي الحر القوي بالعلم والاقتصاد وإزالة نفوذ الإقطاع والشيوخ وأصحاب الامتيازات وتحرير العملة من قيود الإسترليني. خصص جل وقته للعمل وخدمة البلاد .

كان عبد الكريم متسامحاً لدرجة إنه تسامح كثيراً مع رفيق دربه عبد

السلام الذي ثبت لعدة مرات منذ الأيام الأولى للثورة إنه كان ينوي الإيقاع به والقضاء عليه. وفي حالة أخرى كان عبد الكريم قد عفا عن المجموعة التي نصبت له كمينا لاغتياله. وكان يستغل موعد حلول بعض المناسبات الدينية والوطنية لتخفيف أحكام السجناء أو إطلاق سراح الموقوفين والمحجوزين السياسيين وحتى غير السياسيين أحيانا أيضاً، كما إنه كان يمنح رواتب شهر كامل أو أنصاف شهر للموظفين والعاملين في بعض المناسبات، ويقدم ما يستطيع من مساعدات ودعم إلى بعض الدول العربية والإسلامية وحركات التحرر الوطنية.

وذهب المؤلف شامل عبد القادر « في كتابه الإغتيال بالدبابة » الى رأي بعيد ومناقض لشهادة اسماعيل العارف آنف الذكر ، حيث يقول : « شجع عبد الكريم قاسم الحزب الشيوعي واستجاب لنداءات جماهيره وغض النظر عن صراعاته الدموية في كركوك والموصل والبصرة وبغداد ضد التيارات القومية . »

وذكر الأنقلابي طالب شبيب في مذكراته عن قاسم وسياسته : « كان عفيف اليد، وليس عفيف اللسان وكانت عينه شبعانة فلم يطمع وهو حاكم العراق الوحيد ببستان أو قطعة أرض، في حين سعى كل حكام العراق الذين سبقوه والذين خلفوه للكسب والاستيلاء وسرقة المال العام خصوصاً كتلة صدام حسين وخير الله طلفاح والحيتان من أنجالهم وأصدقائهم.

وكانت أذهاننا تضج بشعارات ومشاريع كبرى دون التفكير بآليات تحقيقها. ورغم ذلك عقدنا العزم واندفعنا، فاصطدمنا برجل مثل عبد الكريم قاسم، الذي كان وطنياً ولا يخرج في أفكاره عن نطاق تصوراتنا، فقضينا على بعضنا وخرجنا جميعاً خاسرين .

كان قاسم وطنياً وراعياً لمصالح الفقراء، ولم تكن مشاريعه لمصلحتهم بهدف الدعاية والادعاء، وإنما أمن بها ونفذها بحماس كان عليه أن

يستفتي الشعب على الدستور الدائم وأن يفسح المجال الحرية الأحزاب ولانتخابات ديمقراطية حقيقية. وأنا واثق أنه كان سيفوز رئيساً للجمهورية دون منازع لو قام بتلك الخطوات فشعبيته كانت عظيمة . »

و كتب المؤلف جرجيس فتح الله في كتاب « العراق في عهد قاسم » حول هذا السلوكية السياسية للزعيم قاسم ما يلي: « ولم يؤثر عن عبد الكريم قاسم أنه شجع مادياً أو أدبياً أية حركة معادية لناصر، أو اتخذ موقفا سياسياً خارجياً مخالفاً لسياسة الجمهورية العربية المتحدة ، ولم يستغل عداء رؤساء الدول الأخرى لناصر للتقرب منهم واستغلال ذلك العداء حتى عندما بلغت الحملة الإعلامية درجتها القصوى.

وفي أثناء الحملة الضارية التي ضاعت فيها الحقائق في خضم الأكاذيب، لم تصدر عبارة واحدة من قاسم فيها تحريض على عبد الناصر بل تحاشى ذكر اسمه تماما. في حين بدا قاسم العراق في خطب الزعيم المصري كثيرا

وهنا . . هنا فقط نرى وجها للحق في وصف الأستاذ محمد حسنين هيكل تصرفات قاسم بالغرابة. فقد تعرض لاستفزاز لم يتعرض له أحد قبله أو بعده فبقي ملتزما صمتا عجيبا، كصمت أبي الهول وهو من الغرابة بمكان حقاً . »

ويذكر المرحوم عبد الوهاب الأمين في مذكراته حول هذا الموضوع ، ما يلي : «أثرت أحداث كركوك كثيراً بالزعيم الذي بدأ يفكر بشكل إجرائي للتخلص من الحزب الشيوعي، فوجه لهم تهديدا شديد اللهجة بطريقة غيرة مباشرة حتى قبل أن يعلم نتيجة التحقيق، ففي الخطاب الذي ألقاه في كنيسة مار يوسف بعد أيام قليلة من الأحداث توعد الزعيم بمحاسبة الذين اعتدوا على حرمة الشعب في كركوك، وعقد بعدها مؤتمراً صحفياً وقال إن الشعب يستطيع أن يسحق أي حزب فوضوي، إلا أن الحزب الشيوعي لم يتراجع عن تصرفاته، ولم يعد ترتيب أوراقه التي أخذت

تتساقط بشكل تدريجي، ولم يفهم بشكل جيد الواقع الجديد فقد كان الحزب يعتقد أنه يمثل القوة الفعلية للزعيم وفي الحقيقية كانت قوة الشيوعيين خاصة بعد الثورة تستمد من قوة الثورة والزعيم معاً. »

رأي المؤلف:

لم تكد تمر سوى أيام قليلة من عمر الثورة التي باركها الشعب بكل قواه السياسية الوطنية حتى ظهرت بوادر الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية ، فقد كانت خطب رجل الثورة الثاني العقيد عبد السلام عارف وهو يطوف المدن العراقية ، الواحدة بعد الأخرى ، ويزور قطعات الجيش المتواجدة فيها تتناقض كلياً مع توجهات الثورة وأهدافه ، في إجراء التغييرات الضرورية في كافة المجالات السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، ومن أجل تصفية مخلفات العهد السابق ، وإجراءاته القمعية لحقوق الإنسان العراقي وحرياته .

لقد سببت تلك الخطابات اللا مسؤولة بلبلة كبرى في صفوف أبناء الشعب والقوات المسلحة من جهة ، وإحراجاً لحكومة العراق أمام مختلف دول العالم ، حتى وصل الأمر بوزير الخارجية عبد الجبار الجومرد أن أبدى انزعاجه مراراً وتكراراً مما يرد في خطابات عبد السلام عارف الغير متزنة .

لقد تبنت القوى القومية والبعثية عبد السلام عارف ، ودعمته تحت شعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، دون مراعاة اختلاف الظروف الاقتصادية ، والسياسية بين البلدين ودون مراعاة التركيب القومي للمجتمع العراقي ، رافضين إعطاء الفرصة لإحداث التغييرات اللازمة في الهياكل السياسة والاقتصادية ، والاجتماعية في الوطن.

بدأت تلك القوى منذ الأيام الأولى للثورة تسيّر التظاهرات المطالبة

بالوحدة الفورية ، دون أن تستخلص التجربة من وحدة سوريا مع مصر التي جرت بصورة مستعجلة ، وأدت إلى ظهور تناقضات واسعة وعميقة بين البلدين والتي انتهت بالانفصال فيما بعد .

لقد اتهمت تلك القوى بقية القوى السياسية الوطنية بالشعوبية ، والقطرية وغيرها من الاتهامات المشينة ، لأنها أرادت التريث في الأقدام على خطوة خطيرة كهذه بالنسبة لمصير الشعب والوطن، وإيجاد أفضل الوسائل والسبل الكفيلة بإقامة أوسع ارتباط مع الجمهور العربية المتحدة في كافة المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وصولاً إلى الوحدة فيما بعد، على أن تكون قائمة على أسس ديمقراطية حقة ، وبقرار الشعب نفسه ، ، عبر انتخابات برلمانية حرة ونزيهة ، كيف ومتى يعلن الوحدة .

إن الوحدة العربية أمل كبير وعزيز على كل عربي محب لأمته ووطنه

ومن الضروري الأعداد لها بمنتهى التبصر والحكمة ، وعدم التسرع ، لتجنب الأخطاء التي وقعت فيها الوحدة السورية المصرية .

لكن عبد السلام عارف والسائرين وراءه ، ومحاولات التدخل من جانب السفارة المصرية لفرض الوحدة ، أدت إلى تعمق الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية .

ولم يكتف عبد السلام عارف بخطبه اللا مسؤولة تلك بل سارع إلى

إصدار صحيفة صوت الجماهير بأسمه وترأس تحريرها الدكتور سعدون حمادي أحد قياديي حزب البعث ، مخالفاً بذلك قانون الصحافة ، ومتجاوزاً كونه الشخص الثاني في حكومة الثورة ، وقد استخدم تلك الصحيفة لإشاعة مفاهيم غير متفق عليها فيما يخص قيام الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة ، ولعبت تلك الصحيفة دوراً كبيراً في شق

الصف الوطني منذُ الأيام الأولى للثورة .

لقد حذر الزعيم عبد الكريم قاسم رفيقه في الثورة عبد السلام عارف من مخاطر تلك التصرفات وأثارها السلبية على مصير الثورة و الشعب ، وأضطر عبد السلام عارف تحت ضغط عبد الكريم قاسم إلى التنازل عن ملكية الصحيفة تلك ، لكنه سلمها لحزب البعث، لكي تستمر على سياستها الهادفة إلى شق وحدة الشعب وقواه السياسية المنضوية تحت راية جبهة الاتحاد الوطني ، وخيمة ثورة ١٤ تموز .

وبعد عشرة أيام من قيام الثورة زار العراق ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث ، والتقى برفاقه في حزب البعث ، مشدداً عليهم ضرورة العمل الجدي من أجل قيام الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة .

وفي ١٩ تموز سافر وفد عراقي برئاسة عبد السلام عارف ، وعضوية عدد من الوزراء ، والتقى الوفد بالرئيس جمال عبد الناصر وجرت مباحثات بين الطرفين انتهت بالتوقيع على اتفاقية للتعاون تضمنت خمس نقاط هي :

١ - التأكيد على الروابط بين البلدين، وعلى المواثيق ، والعهود كميثاق الجامعة العربية ، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية .

٢- التأكيد على تنسيق المواقف بين البلدين فيما يخص الموقف الدولي وتصميم الطرفين على التعاون والتنسيق ضد أي عدوان محتمل .

٣ ـ التعاون بين الطرفين في مجال العلاقات الدولية ، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ودعم السلم العالمي.

٤ - التشاور والتعاون بين البلدين في كل ما يخص الشؤون المشتركة .

وخلال تواجد الوفد العراقي في دمشق أجتمع عبد السلام عارف مع الرئيس عبد الناصر بصورة منفردة، حيث دار بين الجانبين نقاش حول محاولة إقامة الوحدة الفورية بين البلدين ، وعاد الوفد إلى العراق ، وعاد عبد السلام عارف يصعد من حملته الرامية إلى الوحدة الفورية ومُحدثاً انشقاقاً كبيراً في صفوف الثورة ، والحركة الوطنية للشعب العراقي.

واستغلت الإمبريالية وعملائها من الإقطاعيين والرجعيين الذين تضررت مصالحهم من قيام ثورة ١٤ تموز تلك الأوضاع ، فلقد وجدت الإمبريالية ضالتها المنشودة في تمزيق وحدة الشعب وقواه السياسية، وبدأت تصب الزيت على النار مستغلة الشعارات التي رفعتها تلك القوى ، لا حباً بالوحدة ولا رغبة فيها ، وهي التي سعت دوماً إلى تمزيق الصف العربي ، بل لتمزيق وحدة الشعب العراقي ، وقواه الوطنية

المنضوية تحت راية الثورة ، لكي يسهل عليها تمرير مؤامراتها الهادفة إلى إسقاط الثورة ، وتصفية كل منجزاتها.

كان على الطرف الآخر من المعادلة ، وأعني به كل القوى الديمقراطية والشيوعية ، التصدي لذلك الشعار ، والذي رفع في غير أوانه ،حيث بادرت تلك القوى إلى رفع شعار الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة ، السعي لرفع تلك العلاقة إلى مستوى الوحدة الكاملة عندما تتوفر الشروط الموضوعية لها في المستقبل .

وفي الواقع يتجلى ذلك الصراع في محاولة العقيد عبد السلام عارف لاغتيال الزعيم قاسم في مكتبه . اذ ينقل الاستاذ فؤاد عارف الذي كان شاهداً على تلك الحادثة : « ... جاء عبدالسلام عارف معنا وحين وصلنا مبنى وزارة الدفاع قال طاهر يحي : " سأذهب الى مديرية الشرطة العامة فلا اجد مبرراً لمجيني " ، فدخلنا انا ، وعبد السلام

عارف مبنى وزارة الدفاع، ولم يكن عبد الكريم قاسم قد وصل بعد، فانتظرناه في غرفة احمد صالح العبدي، الحاكم العسكري العام، فطلبت منه ان يتصل بالزعيم عبدالكريم قاسم ويخبره هاتفياً، اننا في انتظاره. وفعلاً اتصل به ووصل عبد الكريم قاسم بعد نحو نصف ساعة، فطلبت من احمد صالح العبدي ان يدخل عبدالسلام عارف على عبدالكريم قاسم، اذ فضلت ألا ادخل معه، ربما كانت بينهما بعض الأحاديث او أشكال العتاب الشخصي فلبثت في غرفة احمد صالح العبدي، ولكني وجدت عبد الكريم قاسم يخرج من غرفته ليدخل الغرفة التي كنت جاساً فيها وانا انتظر. فأمسك بيدي وقال: «يا فؤاد، انا احب ان تكون حاضراً معنا في هذا اللقاء». فدخلت معه الى غرفته. واستنتجت انه اراد ان اكون معه ومع عبد السلام من دون احمد صالح العبدي، لأني . سمعت عبد الكريم قاسم يقول: «يا احمد ربما عندك اشغال تريد ان تقضيها في مكتبك فأذهب الى غرفتك». فنهض احمد صالح العبدي

وادى التحية العسكرية، ثم دار النقاش بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كان عبد السلام عارف يلحي باللائمة على عبد الكريم قاسم بأنه فسح المجال لأناس لا علاقة لهم بالثورة بالتدخل في شؤونها، وكان يقصد بعض العناصر الوطنية التي كان عبد الكريم قاسم يتعاطف معها، وادخل قسماً منها في الوزارة، وبدأت فعلاً تعبر عن ثقلها او عن وجودها ، بينما كان عبد الكريم قاسم يتهم عبد السلام عارف بالتكتل وتأليب الضباط عليه وتكوين اتجاه مناوئ له. ويلومه على ارتباطاته واتخاذه بعض القرارات بمفرده ، واعطائه بعض التصريحات الكيفية التي لا تمثل رأي الثورة والتي لا يجوز ان تصدر بشكل عفوي وارتجالي.

وكان دوري في هذا الاجتماع الساخن محاولة تهدئة الحوار بينهما في بداية الأمر. في الواقع كنت اجد نفسي بين قوتين لا يمكن ان تتفقا بالسهولة التي كنا نتصورها قبل لقائهما بحضوري فعبد السلام عارف ،

كان يعتبر نفسه هو الذي قام بالثورة ، لأنه الذي دخل بغداد صبيحة الرابع عشر من تموز ، وأذاع بنفسه البيان الأول وأعلن الجمهورية ، وهذا الانتصار العسكري الذي لم يلق مقاومة عسكرية تذكر ، جعل عبد السلام عارف يشعر بداء العظمة حتى تلاشت الصورة الحقيقية لتنظيمات الضباط الاحرار ومجمل العوامل والاسهامات التي هيأت فرصة القيام بالثورة.

وقد وصل الأمر في بداية الثورة الى أنه اخذ يترفع على عبدالكريم قاسم وهو رأس التنظيم، واخذ يعامل عبد الكريم قاسم وكأنه ادنى منه رتبة وبشكل علني واحياناً متقصد، كي يثير إنتباه الآخرين وفعلا تقبل عبد الكريم قاسم هذا التصرف منه في البداية. كان عبد السلام عارف لسان الثورة، يتجول ويلقي الكلمات من مدينة لأخرى، ويدلي بالتصريحات حول مستقبل الثورة وعلاقتها بالجمهورية العربية المتحدة ،

من دون أي اعتبار لرأي عبد الكريم قاسم الذي كان قابعاً في مقره في وزارة الدفاع .

لذا فإن عبدالكريم قاسم لم يستطع ان يتحمل اكثر وعبد السلام عارف ماض في التأليب عليه، ان اخذت القوى الوطنية من الاتجاهين تسهم في دفع وتشجيع حالة الصراع بين الرجلين القوميون يناصرون عبد السلام عارف ويدفعونه باتجاه والقوى الوطنية الأخرى التي لم تكن تؤيد الوحدة او الوحدة الفورية تناصر وتدفع عبد الكريم قاسم بإتجاه آخر.

وكانت القوى الوطنية التي تناصر عبد السلام عارف تتألف من الوحدويين وحزب البعث العربي الاشتراكي والقوميين العرب والاخوان المسلمين ومعظم المستقلين ممن لهم نزعة قومية أو دينية.

أما القوى الوطنية التي كانت تناصر عبد الكريم قاسم فقد كانتتمثل

بالشيوعيين والوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني وكثير من الديمقراطيين ممن لم يجدوا مبرراً لقيام الوحدة الفورية بل لم يؤمنوا اساساً بمسألة الوحدة.

اما كيف دار النقاش والمتابعة بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وكيف انتهيا؟

فقد فكرت مع نفسي ان اتركهما وحدهما قليلاً قد تكون بينهما بعض الاسرار، فأستأذنت بالخروج وما أن خرجت من الغرفة ودخلت غرفة السكرتير حتى وجدت ناجي طالب ومحي الدين عبد الحميد وعبد العزيز العقيلي وناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف امتلكهم العجب بسبب تركي لهما وخروجي من غرفة عبد الكريم قاسم، حتى ان اللواء الركن ناجي خاطبني مازحا: «ابا فرهاد كملت الطبخة؟ قلت: لا والله».

وفي تلك اللحظة سمعت عبد الكريم قاسم يناديني من غرفته التي تؤدي الى غرفة السكرتير قائلاً: «أين أنت ذاهب يا فؤاد؟»، فعرفت انه لا يريد ان اتركهما وحدهما ، أو ربما كان يخشى ان يبقى مع عبد السلام عارف وحده، فعدت فوراً الى غرفته وأوصدت الباب من ورائي وتشاغلت عنهما بالنظر الى بعض الصور المعلقة على الجدار ، والنقاش دائر بينهما وانا انتقل من صورة الى أخرى حتى ، سمعت عبد الكريم قاسم يصيح بحدة: «يا عبدالسلام خنت الثورة من اليوم الرابع لقيامها»، فالتفت الى عبد الكريم قاسم لأجده يخرج ورقة ويقول: «هذه برقية، بعث بها عبد المجيد فريد الملحق العسكري المصري في بغداد الى الرئيس جمال عبد الناصر، وقد استطاعت بعض الجهات أن تستحوذ على هذه البرقية وتسلمها الى عبدالكريم قاسم. يذكر الملحق العسكري المصري ببرقيته مايأتي وقد قرأها عبدالكريم قاسم: «لقد اتصلت بعبد السلام

عارف وهو مصر على ان يقيم الوحدة الفورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وسوف يرغم عبد الكريم قاسم على قبول هذه الوحدة، وإذا لم يوافق فسوف يتخلص منه». وفجأة وجدت عبد الكريم يصرخ قائلاً: «شدتسوي؟» اي ماذا تفعل؟ فالتفت الى عبد السلام عارف اذا به قد سحب مسدسه وهو يهجم على عبدالكريم قاسم ممسكاً به وما كان مني إلا أن انقضضت بدوري على يد عبدالسلام عارف وامسكت به ثم بدأت ألوي ساعده حتى أخذت المسدس منه وكان يحاول عبد السلام المقاومة ولكني سيطرت عليه فسقط على الأرض وهو يبكي.

دفعت الضجة التي حدثت في غرفة عبد الكريم قاسم الى فتح الباب ودخول السادة الذين ذكرت انهم كانوا جالسين في غرفة السكرتير بالاضافة الى عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري ووصفي ،طاهر، مرافق عبد الكريم قاسم ، وكان اول الداخلين هو محي الدين

عبد الحميد وبدأ عبد السلام عارف يبكي وهو ملقى على الارض، وكنت أقوم بتفريغ المسدس من إطلاقاته.

وجدت عبدالكريم قاسم يصيح قائلاً: «لولاك لإغتالني عبدالسلام»، فقال عبدالسلام: «انا لم انو قتلك» فقال عبد الكريم قاسم اذن لماذا سحبت مسدسك؟» قال عبدالسلام: «كنت اريد ان انتحر» فقال له عبد الكريم قاسم : « إذا كنت تريد أن تنتحر، فانتحر في بيتك اما هنا فانك قد سحبت مسدسك في حضور رئيس الوزراء وهذه جريمة تحاسب عليها».

وبعد اخذ المسدس منه سمعت عبد الكريم قاسم يقول: «انا اعرف ان هناك مؤمراة لإغتيالي وان تكتلاً من الضباط بتوجيه وتبرير عبد السلام عارف يدبر للتخلص مني . »

ومضت تلك الحادثة ، و في مساء يوم ٤ تشرين الثاني ، وفي تمام

الساعة العاشرة مساءاً أذاعت محطتا الإذاعة والتلفزيون بياناً من القائد العام للقوات المسلحة هذا نصه : « عاد العقيد المتقاعد عبد السلام عارف سفير العراق في بون إلى بغداد دون أمرٍ أو إجازة ، وبناءاً على مقتضيات المصلحة العامة ، وبسبب من محاولاته المتكررة للإخلال بالأمن ، والراحة العامة فقد تم اعتقاله في هذا اليوم ، وسيحال إلى المحاكمة بتهمة التآمر على سلامة الوطن . »

وفي ذلك اليوم أعلن عن اكتشاف مؤامرة كان من المقرر تنفيذها يوم ٥ تشرين الثاني يشترك فيها عدد من الضباط الموالين لعبد السلام عارف ، تهدف إلى تصفية عبد الكريم قاسم ، ووصفي طاهر ، وقد جرى اعتقالهم فعلاً ، ولكن تم إطلاق سراحهم فيما بعد .

أما عبد السلام عارف فقد تمت إحالته إلى المحكمة العليا الخاصة محكمة الشعب في ٩ كانون الأول ١٩٥٨ ، وفق المادة ٨٠ من قانون

العقوبات البغدادي أنكر وجود مثل تلك المؤامرة في محاكمته أمام محكمة الشعب ، غير أن توقيت عودته في ذلك اليوم ٤ تشرين الثاني أثار الكثير من الشكوك حول تلك المحاولة الانقلابية وعلاقة عبد السلام عارف بها وجهت إلى عبد السلام عارف خلال محاكمته تهمة تنظيم وترأس جماعة من الضباط الناقمين والذين كانوا على رأس عدد من الوحدات العسكرية ، من أجل تدبير انقلاب عسكري ليلة ٤/٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، وهي تهمة تنطبق على المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي ، وعقوبتها الإعدام .

كما وجهت له المحكمة تهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع ، وقد نفى عارف عنه التهمتان ، مدعياً أنه من أخلص الناس لعبد الكريم قاسم ، وأنه لا يمكن أن يفكر بالأقدام على مثل تلك الخطوة . لقد جرت محاكمته حسب الأصول القانونية ، وأُستدعي

للشهادة عدد من كبار الضباط كان من بينهم الزعيم فؤاد عارف الذي كان شاهداً على محاولة الاغتيال . وفي ٥ شباط أصدرت المحكمة قرارها بتجريم عبد السلام عارف والحكم عليه بموجب التهمة الثانية بالإعدام ، بعد أن برأته من التهمة الأولى لعدم ثبوت الأدلة ، كما أوصت المحكمة الزعيم عبد الكريم قاسم بوصفه القائد العام للقوات المسلحة بتخفيف العقوبة ، بموجب الصلاحية المخولة له ، كما نص عليه قانون تشكيل المحكمة .

ومع كل ذلك فأن حكم الإعدام لم ينفذ بعارف ، ولكنه مكث في السجن حتى أيلول ١٩٦١ ، حيث أطلق عبد الكريم قاسم سراحه من السجن ، بعد وقوع الانفصال بين سوريا ومصر ، كما أعاد له كافة حقوقه التقاعدية وأكرمه ، وأرسله إلى مكة لأداء فريضة الحج. ، ظناً منه ـ أي عبد الكريم قاسم - أن سياسة التسامح والعفو عن من حاول

مراراً وتكراراً الغدر به وبالثورة قد تعيده إلى رشده و وصفائه لكن التاريخ أثبت عكس ذلك تماماً، حيث أستمر عارف بالتآمر على الثورة وقيادتها حتى تسنى له ذلك ، بالتعاون مع حزب البعث ، من اغتيال الثورة وقائدها عبد الكريم قاسم يوم الثامن من شباط عام ١٩٦٣ حيث وقع عبد الكريم قاسم أسيراً بيد عبد السلام عارف وشركائه البعثيين ، وناله من حقدهم ما ناله من الإهانات ، وتم إعدامه على أيديهم ولم يفد تذكير عبد الكريم قاسم لرفيقه عبد السلام عارف ، بأنه كان قد عفا عنه ، وأنقذه من حكم الإعدام .

وأشار شامل عبد القادر في كتاب « الاغتيال بالدبابة » ، ما يلي : « لم يكن البعث وحده خصماً لعبد الكريم قاسم ومناوناً لسياسته الداخلية فقد اندلع الخلاف الأول والأساسي في الأسابيع الأولى من عمر الثورة بين قائدها الذي انتهى بتصفية العقيد الركن عبد السلام عارف وإعفائه

من جميع مناصبه الحساسة تدريجيا واستئثار عبد الكريم قاسم بالزعامة المطلقة كانت الأخطاء التي ارتكبها عبد السلام عارف كافية لإثارة موجة عارمة وحقيقية أو مفتعلة من الضجة والنقد اللاذع له وإشارة حفيظة عبد الكريم قاسم ضده أو في الأقل تشجيعه على التخلص منه وضمان الزعامة الفردية له.

ومثلما اندلع الخلاف بين قائدي الثورة وبعض أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار الذين لم يمثلوا في حكومة ١٤ تموز الأ بشخص واحد هو الزعيم الركن ناجي طالب الذي اسند إليه منصب وزير الشؤون الاجتماعية اندلع خلاف عميق بين عبد الكريم قاسم وبعض مؤيدي خطة السياسي بصدد الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة وبين المطالبين بالوحدة الاندماجية مع عبد الناصر منذ الأيام الأولى انحاز الحزب الشيوعي العراقي والتيار اليساري إلى جانب عبد الكريم قاسم في

حين انحاز القوميون والبعثيون بكافة فصائلهم وأحزابهم إلى عبد السلام عارف .

انا مؤمن شخصيا بأن عبد الكريم قاسم لم يكن ضد القومية العربية او الاتجاه القومي او العروبي في العراق كما لم يكن شيوعيا أو يساريا وانما كان يعد نفسه للعراقيين اجمع من دون تمييز الا ان اصرار المعارضة القومية والبعثية بدافع من عبد الناصر والقيادة القطرية التي تولى زمامها فؤاد الركابي على معارضة سياسات عبد الكريم قاسم وعدم منحه الفرصة لالتقاط انفاسه كانت نتيجة اطماع وطموحات للوصول الى السلطة باي ثمن .

لا اعتقد ان معارضة الوحدة الفورية او المصالحة مع الشيوعيين او الاختلاف مع عبد الناصر تتطلب هذا القدر الكبير المهول من الحقد على الزعيم . »

سؤال إلى القارئ:

هل كان عبد الكريم قاسم يدير الصراع من الخلف؟

هل كان يوازن بين الطرفين... أم منحازًا إلى من هتفوا له؟

هل سعى إلى حماية الجمهورية من القوميين الذين حاولوا الانقلاب؟

أم استغل الشيوعيين ليردع خصومه؟

هل كان الزعيم سببًا في إشعال أول شرارة فتنة داخلية؟

أم أنه حاول إطفاء نار كانت مشتعلة قبله بسنين؟

رفعت الجلسة . الحكم لك

ختاماً

وهكذا تختتم جلستان من محكمة التاريخ جلستان لم يرفع فيهما صوت فوق صوت السؤال ولم يكن القصد منهما إدانة ولا تبرئة، بل عرض ما تمت كتابته وما تم تداوله وقيل، وما خفي أحيانًا خلف ضجيج السنوات الملتهبة .

لقد وقف الزعيم عبد الكريم قاسم، رمزا مثيرا للجدل، في قفص الاتهام أمامكم. سئل عن الدم الذي سال في قصر الرحاب وسُئل عن رايته السياسية التي رفرفت حيناً فوق رؤوس الشيوعيين، فهل كان قاتلًا أم مصلحًا؟ طاغية أم وطنياً جرفه التيار؟ هل تحالف أم تساهل؟ وهل أخطأ أم أُجبر؟

أيها القارئ الكريم...

لم تكن هذه المحاكمة لإصدار حكم نهائي بل لاستفزاز العقل،ولتعلم أن التاريخ لا يُقرأ من زاوية واحدة ولا من فم واحد ولا من سطر واحد .

وأنت الآن، وحدك من يملك الكلمة الأخيرة. فما هو حكمك؟

هل كان "الأوحد" مذنبًا؟ أم أن التهمة ساقطة؟

المحكمة ترفع جلساتها .

صدر للمؤلف

- فيصل بن الحسين اول ملوك العراق ، ج ١ من سلسلة رجال من الماضي .
- عبد الكريم قاسم رجل الدولة البسيط ومؤسس الجمهورية العراقية ، ج ٢ من سلسلة رجال من الماضي .
- رشيد عالي الكيلاني رجل الثورة والانقلاب ، ج ٣ من سلسلة رجال من الماضي .
- صدام حسين ديكتاتور العراق (١٩٣٧ - ١٩٩١) ، ج ٤ من سلسلة رجال من الماضي .
- العراق بين فيصلين .
- عبد الكريم قاسم بطل أم ديكتاتور .